

ضمن حزمة مقترحات اعتمدها الرقابة المالية لتعزيز التداول والسيولة

البورصة تبدأ العمل بوحدة المزايدة الخميس المقبل وتعديل سعر الفتح اليومي لوثائق صندوق المؤشر رئيس البورصة: سنواصل التنسيق مع الرقابة المالية لتطوير سوق رأس المال وفق أفضل الممارسات الدولية

في إطار التنسيق والتعاون المستمر بين إدارة البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية لتطوير أنظمة التداول ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية، اعتمدت الهيئة 3 تعديلات مقترحة من قبل مجلس إدارة البورصة لتعزيز التداول والسيولة.

وتضمنت المقترحات الصادرة عن مجلس إدارة البورصة واعتمدها الهيئة، الموافقة على تعديل وحدة المزايدة لتكون واحد على الألف من الجنيه المصري أو من العملة الأجنبية المقيدة بها الورقة المالية وذلك بالنسبة للأوراق المالية التي تقل قيمتها السوقية عن مستوى " 2 جنيه مصري أو من أي عملة أخرى " وعلى أن توضع في قائمة خاصة ويتم مراجعة القائمة أسبوعياً بحد أقصى في ضوء التغيرات السعرية اليومية بما في ذلك ما ينتج عن قرارات الجهة المصدرة ويؤثر على سعر السوق لإدراج واستبعاد الأوراق المالية.

وتعليقاً على ذلك قال محمد فريد رئيس البورصة المصرية، إنه سيتم بدء العمل بنظام المزايدة الجديدة الخميس المقبل، وذلك بعد إجراء تجارب ناجحة أكدت خلالها البورصة من جاهزية كافة الأنظمة المطلوبة لتنفيذ نظام المزايدة الجديد لدى البورصة وشركات السمسرة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي.

وبحسب فريد، " تطوير نظام المزايدة من شأنه أن يعزز من تداولات وسيولة السوق ويجنب تلك الأسهم التي تقل قيمتها السوقية عن مستوى " 2 جنيه أو من أي عملة أخرى " الإيقاف بسبب الحدود السعرية. وتابع رئيس البورصة، أن تطوير نظام المزايدة جاء ليتماشى مع أفضل المعايير والممارسات العالمية ليتيح مرونة أكبر في التداول من حيث إتاحة مدى سعري أكبر للأوراق المالية منخفضة السعر، حيث انتهت الدراسة المقارنة التي أعدتها البورصة في هذا الشأن إلى قيام العديد من البورصات الناشئة والمتقدمة بتحديد الحد الأدنى لوحدة المزايدة وفقاً للمستوى السعري للورقة المالية، ومنها بورصات فرنسا والنمسا وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج.

ومن شأن تعزيز السيولة والتداول تحفيز الطروحات والاكتمالات العامة والخاصة عبر سوق رأس المال، خاصة وأن السيولة والتداولات هي المحرك والضمانة الأساسية لجذب ونجاح أي طروحات جديدة . فيما اعتمدت الرقابة المالية أيضاً مقترح البورصة بأن يتم تعديل سعر الفتح اليومي لوثائق صندوق المؤشر ليكون صافي قيمة الوثيقة " NAV "، ليعكس سعر فتح الوثيقة اليومي نصيب الوثيقة الواحدة من صافي قيم أصول الصندوق وليس سعر اغلاق الوثيقة نهاية كل جلسة، كآلية لتنشيط التداول والسيولة على وثائق صندوق المؤشر، ومن ثم تعزيز كفاءة والسوق وتنشيط التداول.

واعتمدت الرقابة المالية أيضا مقترح البورصة بأن يتم العمل بقوائم الأنشطة المتخصصة اعتباراً من يوم العمل التالي للإعلان عن تلك القوائم مع إعطاء مهلة شهرين عند استبعاد الورقة المالية من القوائم، ويسري ذلك عن انتقال الورقة المالية فيما بين القوائم بما يتناسب مع نسبة الشراء بالهامش لكل قائمة، وذلك أيضا من شأنه أن يتيح مرونة أكبر في عملية التداول على الأوراق المالية المسموح بالتعامل عليها بنظام الأنشطة المتخصصة.